



في هذا العدد

التهرب والتهريب

التهرب من دفع الالتزامات المالية، وعمليات التهريب على انواعها من والى لبنان، هما وجهان يختصران فساد "المنظومة الادارية" بكل اشكالها. منظومة متماسكة، قوية وتحظى بالدعم، تحرم الخزينة من ايرادات مالية تتراوح، بحسب التقديرات المالية الداخلية والخارجية والخبراء الاقتصاديين غير الرسميين، بين 2 مليار و500 مليون دولار حدا ادنى سنويا، اي 6% من حجم الاقتصاد، و25% من ايرادات الدولة التي تتحمل مؤسساتها المختصة جانبا كبيرا من مسؤولية التحايل على القوانين. وتشير ارقام اخرى الى ان حجم التهرب الضريبي والمالي بلغ في العامين الماضيين نحو 7 مليارات دولار.

في لبنان، نوعان من التهرب المالي او الضريبي:

- التهرب الضريبي "الشرعي"، الذي بدأ في العام 1983 عندما سمحت الحكومة بتأسيس شركتي "أوفشور" و"هولدينغ"، واعفتها من ضرائب الدخل والتوزيع، وذلك بحجة إعادة لبنان الى مركزه المالي للاعمال، وجذب المستثمرين الاجانب للعمل فيه. وفرضت عليهما تكلفة ضريبية مخفضة، وكان من نتيجة ذلك ان عمد اللبنانيون الى تأسيس مثل هذه الشركات لتوفير الضرائب. ثم تم تعديل المادة 73 من قانون ضريبة الدخل التي اعفت ربح التفرّع عن الاسهم من الرسم الضريبي.

- التهرب الضريبي "غير الشرعي"، الذي حظره القانون، موجود وناشط جدا نظرا الى تركيبة الدولة التي تحوّل الخدمات، بما هي حق للمواطنين في مقابل الضرائب التي يؤديها، الى مئة من هذا الزعيم او ذاك، ناهيك بالمحاصصة وتقاسم السرقات وتأمين حمايات المتبادلة للموظفين الفاسدين، وللشركات والمتمولين الذين يتبعون عادة لجهات سياسية.

مع غياب الهيئات الرقابية وشللها، وتصعد بعض اداء الاجهزة القضائية، التي من صلب عملها مكافحة الفساد في الادارات العامة، تبقى مسألة التهرب الضريبي والفساد الاداري والمالي والتهريب، عملية بنوية في صلب الدولة ومؤسساتها، يشارك فيها موظفون واصحاب مصالح ونفوذ ومواطنون. اما الوجه الابرز والخطر للتهرب الضريبي وعمليات التهريب، فيكمن في التحايل على القوانين، وعلى البيانات الجمركية وتزوير الوثائق الرسمية والمستندات التجارية، وكلها عمليات فساد تنهش عائدات الدولة وتقوّض علاقاتها مع الخارج. تزامن الانهيار الاقتصادي مع تنشيط عمليات التهريب. القطاع الجمركي الذي يشكل رافدا رئيسيا لخزينة الدولة، صار بوابة ربح تقاسمية على حساب المالية العامة، ناهيك بوجود عوامل اخرى تعيق العمل الجمركي منها الادارة الجمركية القديمة بتجهيزاتها، والتي تعاني ايضا من نقص في عديدها المدني والعسكري وفي التقنيات المتطورة في ظل قوانين وانظمة قديمة جدا لم يتم تطويرها عبر الحكومات المتعاقبة.

ما يجب التوقف عنده هو ان السياسة الجمركية في لبنان موضوعة لحماية الوكالات الحصرية على حساب المواطن وحقوق المستهلك، ومن دون النظر الى حاجات المجتمع الفعلية، مما يعني ان السياسة الجمركية في واد والمواطن في واد آخر.

عوامل التهرب الضريبي في لبنان كثيرة منها استغلال الوضع الاقتصادي الذي يتدحرج نزولا ما حرك عمليات التهريب الحدودية المكشوفة منها والمشبوهة، كما ان بنية الادارة المهترئة على امتداد العقود الماضية ساهمت في عملية انهيار هذا العامل الاقتصادي عبر تعزيز عملية كتمان الايرادات الخاضعة للضريبة، وانشاء حسابات خارج سجلات المحاسبة، واجراء عمليات من دون تدوينها في السجلات او من دون اظهارها بصورة واقية، وتسجيل نفقات وهمية، كذلك تسجيل التزامات مالية غير صحيحة او لغير غايتها الفعلية، وممارسة الحسم الضريبي او الاسترداد من دون وجه حق، وعدم التصريح عن عمليات الاستيراد والتصدير بقيمتها الحقيقية، والى ما هنالك من اساليب ملتوية واحتيالية.

اذا كانت الحلول كثيرة لمنع التهريب والتهرب الضريبي، وضبط الادارة المالية بكل اجهزتها من خلال سلة مقترحات وافكار اصلاحية تندرج في سياق ما يسمى بالوفرة الضريبية بعناصرها الثلاثة، اي الانتاجية والاستقرار والمرونة، فان غياب الارادة السياسية على الصعيدين التشريعي والتنفيذي، وتسيّد الفاسدين، سيعيقان كل محاولات التقدم نحو بناء دولة فاعلة، خصوصا في ظل هيمنة المصالح الطائفية والفتوية والزبائنية السياسية والمناطقية.